2025 | April Vol. 16 | الصفحة(٦٥- ٩٧) | الاصدار (١٦) ،العدد ٦٦ ، نيسان

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies
Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663
Journal Homepage:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه إنتاج المخدرات وتجارتها الدولية من خلال وثائق وزارة الخارجية الأمريكية١٩٦٩-١٩٧٣

اسم الباحث/ ة (١): ا.د. ناظم رشم معتوق الامارة

الدرجة العلمية: دكتوراه
التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: جامعة البصرة / كلية الآداب

اسم الباحث/ ة (٢): م.م. نسرين صالح ابو حميد

الدرجة العلمية: دكتوراه
التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: جامعة البصرة / كلية الآداب

ملخص البحث عربي:

هذا البحث يُلقي الضوء على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إنتاج المخدرات وتجارتها الدولية في المدة الممتدة بين عامي (١٩٦٩١٩٧٣)، مستندًا إلى مختارات من وثائق رسمية صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة على موقع الوزارة (Office of the historian)، ويستعرض البحث الأهداف التي سعت الإدارة الأمريكية لتحقيقها، والإجراءات التي اتخذتها على الصعيدين المحلي والدولي وتأثيراتها على التجارة العالمية للمخدرات، فضلاً عن التحديات التي واجهتها تلك السياسات.

الكلمات المفتاحية: إنتاج،سياسة،الخشخاش،الأمريكية،المخدرات

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

US policy on drug production and international drug trafficking: documents from the US Department of State 1969-1973

Name of The Researcher(1): Prof. Dr. Nazim Rasham Mutawaq Al-Amara
Degree: Dr
Scientific specialization: history
Place of work: University of Basra / College of Arts

Name of The Researcher(٢): M.M. Nisreen Saleh Abu Hamid
Degree: M.M
Scientific specialization: history
Place of work: University of Basra / College of Arts

Abstract:

This research sheds light on the policy of the United States of America towards the production and international trade of drugs during the period extending from 1969 to 1973, based on selections from official documents issued by the US State Department published on the website of the Ministry (Office of the historian). The research reviews the goals that the US administration sought to achieve, the measures it took at the local and international levels and their effects on the global drug trade, as well as the challenges that those policies faced.

Keywords: Production, American, poppy, drug, policy

Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: April / ٢٠٢٥ النشر المباشر- نيسان

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

المقدمة:

شهدت المدة بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٣ تحولاً جذريًا في السياسة الأمريكية تجاه إنتاج المخدرات وتجارتها الدولية، إذ أصبح هذا الملف أولوية ضمن الأجندة الوطنية والدولية للولايات المتحدة الأمريكية، وخلال تلك الحقبة التي تزامنت مع إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون، بدأت الإدارة الأمريكية في صياغة استراتيجيات جديدة تستهدف تقليص الإنتاج العالمي للمخدرات، ومحاربة شبكات التهريب، والتعاون مع الدول المنتجة للحد من انتشار تلك الظاهرة التي تهدد الأمن القومي والاجتماعي.

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على أدوات دبلوماسية واقتصادية لتحقيق أهدافها، مستندة إلى تقارير ووثائق وزارة الخارجية التي عكست التحديات والفرص في هذا المجال، وشملت تلك الجهود التعاون مع حكومات الدول المنتجة للمخدرات، لاسيما في تركيا ومناطق مثل أمريكا اللاتينية وبعض دول شرق آسيا، إلى جانب محاولة فرض سياسات أكثر صرامة داخليًا، فيما عُرف لاحقًا بـ "الحرب على المخدرات".

هذا البحث يُلقي الضوء على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إنتاج المخدرات وتجارتها الدولية في المدة الممتدة بين عامي (١٩٦٩١٩٧٣)، مستندًا إلى مختارات من وثائق رسمية صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة على موقع الوزارة (Office of the historian)، ويستعرض البحث الأهداف التي سعت الإدارة الأمريكية لتحقيقها، والإجراءات التي اتخذتها على الصعيدين المحلي والدولي وتأثيراتها على التجارة العالمية للمخدرات، فضلاً عن التحديات التي واجهتها تلك السياسات .

ونسعى من خلال هذا البحث إلى تقديم رؤية حول كيفية تطور السياسات الأمريكية في هذا المجال، وكيف أثرت على العلاقات الدولية، ومدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق الأهداف المعلنة.

لمحة عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة المخدرات حتى عام ١٩٦٩

شهدت الولايات المتحدة قبل عام ١٩٦٩ تطورًا ملحوظًا في تجارة المخدرات، إذ تأثرت بعدة عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية، وفي أوائل القرن العشرين، كانت هناك محاولات لتنظيم استخدام المخدرات من خلال تشريعات مثل قانون هاريسون للمخدرات (Harrison Narcotics Tax Act)() عام ١٩١٤، الذي فرض ضرائب على إنتاج وتوزيع الأفيون ومشتقاته، وخلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩١٩٤٥)، زاد استخدام الافيون ين الجنود لمكافحة التعب وتحسين المعنويات،

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

مما أدى إلى انتشارها في المجتمع بعد الحرب، و في الخمسينيات والستينيات، شهدت البلاد زيادة في تعاطي المخدرات مثل الماريجوانا (marijuana) () والهيروين (Heroin) ()، مما دفع الحكومة إلى تشديد العقوبات من خلال قوانين مثل قانون بوغز (Boggs Act)() عام ١٩٥١، الذي زاد من العقوبات على جرائم المخدرات، في عام ١٩٦٨ تم دمج مكتب المخدرات ومكتب مكافحة تعاطي المخدرات لتشكيل مكتب المخدرات والعقاقير الخطرة، في محاولة لتعزيز جهود مكافحة المخدرات، وعلى الرغم من تلك الجهود().

ومنذ منتصف الستينات من القرن العشرين بدأ ليندون جونسون (Lyndon B. Jonson) (١٩٦٣١٩٦٨)() بتسليط الضوء على قضية (الخشخاش) في اطار العلاقات الأمريكية التركية، بهدف السيطرة على انتاج المحصول، و جعل قضية إدمان المخدرات جزءً مهماً في السياسة الخارجية، وفي خطوة أولى اعلن باركر هارت (Parker Hart) السفير الأمريكي في أنقرة عام ١٩٦٧ وكذلك سليمان ديميرل (Süleyman Demirel)() رئيس الوزراء التركي عن اتفاق شفوي بين البلدين قضى باستبدال محصول الخشخاش بمحصول زراعي آخر مقابل مساعدات اقتصادية تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا شرط أن تقوم الاخيرة بالقضاء على زراعة الخشخاش الفائض عن الحاجة ، و شمل الاتفاق الأولي منح قروض للتنمية الزراعية ومراقبة المخدرات بين الولايات المتحدة الامريكية و تركيا، و لبدء البرامج المتفق عليها تم توقيع الاتفاقية عام ١٩٦٨ و التي نصت على تعاون مشترك وفق ما تم ذكره سابقاً و الالتزام بالاتفاق الدولي لمكافحة المخدرات، وهكذا أستمرت تجارة المخدرات في النمو، مما أدى إلى إعلان ريتشارد نيكسون (Richard M. Nixon)() الرئيس الامريكي (١٩٦٩١٩٧٤) عن "حرب على المخدرات" في عام ١٩٦٩().

جهود الإدارة الأمريكية للحد من انتاج المخدرات وتجارتها الدولية ١٩٦٩١٩٧١

أهتمت إدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بموضوع انتاج المخدرات وتجارتها الدولية، ففي مذكرة من دانيال موينيهان (Daniel P. Moynihan) مساعد الرئيس الامريكي إلى جون ميتشل (John N. Mitchell) النائب العام، بتاريخ الثامن عشر من شهر ايلول عام ١٩٦٩، ذكر فيها أنه زار تركيا وفرنسا، لمناقشة مشكلة تجارة الهيروين مع عملاء مكتب المخدرات والعقاقير الخطرة، وبين موينيهان أنه إذا صممت الولايات المتحدة الامريكية واستخدمت نفوذها فإنها ستكون قادرة على شل تجارة الهيروين في غضون اثني عشر إلى أربعة وعشرين شهراً().

لقد كان السبب الذي دفع مساعد الرئيس الامريكي لزيارة تركيا لأنها أحد اهم المراكز المهمة لإنتاج الهيروين، إذ أن ما يقرب من (٨٠%) إلى (٨٥%) من الهيروين الذي يدخل الولايات المتحدة يأتي من الأناضول على هيئة أفيون، ثم تتم معالجته وتحويله إلى مورفين في فرنسا، لذا طالب موينيهان

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

تركيا بوقف زراعة الأفيون في البلاد، اما بالنسبة لفرنسا فذلك لأن الهيروين يتم تصنيعه فيها، وبحسب موينيهان أن الأفيون التركي يتم معالجته في مختبرات سرية صغيرة في مدينة مرسيليا الفرنسية ثم يتم شحنه إلى الولايات المتحدة الامريكية، لذا كان من الضروري السعي إلى إغلاق تلك المختبرات السرية().

وبحسب تحليل مساعد وزير الخارجية الأمريكي أن الاقتصاد التركي (والمسؤولين من المستويات الدنيا) يستفيدون من تجارة المخدرات بمستويات أعلى من المدفوعات المباشرة للمزارعين، أما فرنسا فأن الوضع مختلف بعض الشيء، فمن الواضح أن الفرنسيين يجنون ثروات طائلة من الهيروين، لكن حكومة باريس لا تستفيد كثيراً وهي لا تشجع على انتاج الهيروين، لاسيما مع بعض المشكلات التي نتجت عن تعاطيه، وهو الأمر الذي استغلته الصحافة وحولته إلى فضيحة وطنية، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى تعزيز اجراءاتها للحد من انتاج وتعاطي المخدرات، وعلى الرغم من ذلك فأن مساعد الرئيس الأمريكي كان يرى أن وزارة الداخلية الفرنسية لم تكن جادة تماماً في ذلك "لأنني أفترض أن الفرنسيين إذا أرادوا حقاً إغلاق المختبرات السرية فإنهم قادرون على ذلك، ولكنهم لم يرغبوا في ذلك حتى الآن، ولم تبذل الولايات المتحدة الامريكية أي جهد جدي لإقناعهم بخلاف ذلك..." ().

لذا فقد رأى موينيهان أن الحل يكمن بإطلاق مبادرة دبلوماسية، مصحوبة بحوافز اقتصادية، وإذا لزم الأمر، عقوبات بهدف إخراج تركيا وفرنسا من تجارة المخدرات التي تعد من أخطر المشكلات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها تشكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي، لذا فأن وزارة الخارجية الأمريكية ملزمة باتخاذ اجراءات أكثر حدة لأن انتاج المخدرات يعد عمل عدائي ينبغي ردعه بقوة و"فوراً"، ومن هذا المنطلق ولأن المخدرات تعد عملاً عدوانياً فقد أقترح أن يرسل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعثة رفيعة المستوى وسرية إلى رئيسي تركيا وفرنسا، ولابد أن تكون تلك البعثة ودية، وأن يكون هدفها النهائي تبادل الرسائل التي تعلن عن الترتيبات الجديدة التي من شأنها أن تجعل الجميع في وضع جيد، ولابد أن تكون البعثة مجهزة بعروض المساعدات النقدية للأتراك، وربما حتى للفرنسيين، لكن لابد وأن تحمل أيضاً رسالة من الرئيس توضح جدية الإدارة الأمريكية().

وفي الختام أوضح موينيهان "إذا لم نعمل على تعطيل تجارة الهيروين الآن، فمن المرجح أن تنتقل هذه التجارة قريباً إلى أيدي الأميركيين من الطبقة المتوسطة، وربما يصبح من غير الممكن إيقافها..."().

وفي مذكرة من هنري كيسنجر(Henry Kissinger)() مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الامن القومي في التاسع والعشرين من شهر ايلول عام ١٩٦٩، إلى وليام روجرز (William Rogers)

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

() وزير الخارجية الأمريكية، أوضح فيا أن الرئيس الأمريكي مقتنع بأن مشكلة إدمان المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغت أبعاداً تشكل تهديداً للاستقرار الوطني، فمعظم المخدرات تُزرع وتُعالَج في بلدان أجنبية (مثل تركيا وفرنسا) ثم تُهرَّب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وينطبق هذا بشكل خاص على الهيروين، وفي ظل تلك الظروف، فقد رأى الرئيس أن أي دولة تسهل، أو تساهم بأي شكل من الأشكال، في الاتجار الدولي بالهيروين ترتكب عملاً معادياً للأمريكيين، لذا فأنه – الرئيس طلب من وزير الخارجية بدراسة تلك المشكلة على وجه السرعة والتوصية في أقرب وقت ممكن ببرنامج عمل يوضح بشكل قاطع للدول التي تزرع الخشخاش لأغراض غير طبية أنه يجب وقف زراعته، وللدول التي تصنع الهيروين الجاهز أنه يجب إغلاق مختبراتها غير المشروعة، ويبدو أن المذنبين الرئيسين في كل فئة هما تركيا وفرنسا على التوالي، كما طلب منه ان يأخذ بنظر الاعتبار عند اجراء دراسته أساليب الإقناع الإيجابي، بما في ذلك الحوافز المالية للتعاون في مجال السيطرة على تجارة الهيروين، فضلاً عن أساليب الانتقام، في حالة رفض أي دولة التعاون في هذا البرنامج، كما طلب من روجرز العمل على تشكيل مجموعة عمل مؤقتة لتنفيذ تلك التوجيهات، ويجب تقديم التوصيات التي تضعها تلك المجموعة إلى الرئيس في موعد أقصاه الخامس عشر من شهر تشرين الأول عام ١٩٦٩().

وفي مذكرة من الكسندر هيج (Alexander Haig)()، من هيئة موظفي مجلس الأمن القومي إلى هنري كيسنجر مساعد الرئيس لشؤون الأمن، أوضح له أنه موينيهان يعتقد بقوة أنه يتعين على الادارة الأمريكية تشكيل مجموعة في البيت الأبيض للتعامل مع تلك المشكلة، وطلب من كيسنجر أن يجري لقاء مع موينيهان للحصول على الدعم ().

وفي المذكرة المشتركة التي قدمها ريتشاردسون (Richardson) القائم بأعمال وزير الخارجية وميتشل المدعي العام إلى الرئيس نيكسون في العشرين من شهر تشرين الاول عام ١٩٦٩، تضمنت تقريراً مفصلاً حول كيفية معالجة مشكلة انتاج المخدرات وتجارتها الدولية، وذلك رداً على طلب الرئيس الأمريكي ومستشار الامن القومي، وكان ابرز ما تضمنه التقرير أنه بحسب التحليلات الأولية، فإن تحقيق تقدم ملموس في التوصل إلى حل دائم لهذه المشكلة المعقدة للغاية لن يتطلب بذل جهود منسقة مع عدد من البلدان الأخرى، بل وأيضاً بذل جهود موازية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فأن البرنامج في الاخيرة سيتضمن زيادة المراقبة والضوابط، فضلاً عن برنامج موسع ومنسق لإعادة تأهيل ما يقرب من مائة ألف مدمن أو أكثر، والذين سوف يشكلون مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة مع تقلص مصادر إمدادهم وزوالها، ومن ثم فإن الترابطات الدولية والوطنية تشمل عدداً من الوكالات في السلطة التنفيذية، بما في ذلك وزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، ووزارة الخزانة، كما بين المدعي العام ميتشيل ضرورة أن

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

يكثف وزير الخارجية الجهود الدبلوماسية، كما نصح بضرورة إنشاء فريق عمل رفيع المستوى تحت إشراف البيت الأبيض لدراسة المشكلات بعمق أكبر وتقديم برنامج أكثر دقة وطويل المدى للرئيس، يدمج الجوانب الدولية والوطنية().

أما عن ابرز ما تضمنته الورقة، فهي التطرق إلى مشكلة استيراد الهيروين، إذ يبلغ إجمالي استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية السنوي من الهيروين ثلاثة أطنان، وكل هذا يأتي من الواردات غير المشروعة، ومن بين حوالي (٣٠٠٠) كيلوغراماً من الهيروين التي تدخل الولايات المتحدة سنويًا، يتم تهريب (٨٠%) من فرنسا، إذ يتم إنتاجه سراً من المواد الأفيونية التي تنتج في تركيا، و يتم تهريب حوالي (١٥%) من المكسيك، ويتم إنتاجه بشكل غير قانوني من الأفيون غير المشروع المزروع في ذلك البلد، أما النسبة المتبقية البالغة (٥%) من الهيروين التي تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فهي من بانكوك وهونج كونج، ويتم إنتاجها من الأفيون غير المشروع في بورما ولاوس وتايلاند والصين().

وبينت المذكرة أن (٨٠%) من الهيروين الذي يستهلك في الولايات المتحدة ينتج في فرنسا، و(١٥%) في المكسيك، و(٥%) في هونج كونج وتايلاند، وسوف تشكل البرامج التي تنفذ في تركيا والشرق الأوسط للقضاء على توافر الأفيون في حوض البحر الأبيض المتوسط الحل النهائي الوحيد لإنتاج الهيروين في فرنسا وغيرها من الدول المنتجة المحتملة في أوروبا، والواقع أن معامل إنتاج الهيروين أكثر تعقيداً إلى حدٍ ما من "مقطرات" المورفين، ولكنها مع ذلك بسيطة للغاية ومتحركة للغاية، وكان هناك عشرون عميلاً من ضباط الشرطة مكلفون بقمع إنتاج الهيروين في فرنسا، في حين أن المطلوب مائة منهم، ويتعاون وكلاء المخدرات لدى الولايات المتحدة الامريكية بشكل وثيق وفعال مع القوات الفرنسية القائمة().

ذكرت المذكرة أن الحد من انتاج المخدرات التي تنتج في تركيا وافغانستان وباكستان وتايلاند ولاوس وبورما، وهذه الدول لا تملك الحافز ولا القدرة على خفض مستوى إنتاج الأفيون غير المشروع دون ضغوط الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة أو المساعدات الفنية، وفي حالة تايلاند ولاوس وبورما، فإن الحكومات غير فعّالة إلى الحد الذي يجعل إنجاز القليل نسبياً حتى مع المساعدات الأميركية الكبرى، والتي قد تكلف نحو تسعة ملايين دولار، وعلى الرغم من أن قمع الإنتاج في البلدان المنتجة الرئيسة من شأنه أن يؤدي إلى خفض الإنتاج مؤقتاً، فإن الأرباح الهائلة وسهولة الإنتاج تضمن استئناف الإنتاج في أماكن أخرى، ومن ثم فمن الضروري أن يتم تطبيق برامج الضغط والمراقبة والقمع على نطاق عالمي ومستمر على جميع المنتجين الذين يزودون التجارة غير المشروعة().

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

أما بالنسبة للبلدان التي ينقى فيها الهيروين، فقد أوضحت المذكرة أن البرنامج الذي تنفذه المكسيك لإنهاء زراعة الأفيون و القنب الذي تنتج منه (الماريجوانا) من شأنه أن يؤدي في الوقت نفسه إلى قطع واردات الهيروين القادمة من هذا البلد والتي تبلغ نسبتها (١٥%)، ويعتقد أن فرنسا لديها القدرة على توفير الأموال والقوى العاملة وبعض المعدات الفنية اللازمة لتنظيم وتنفيذ برنامج فعال للحد من معامل الهيروين غير المشروعة المسؤولة عن (٨٠%) من مشكلة الهيروين في الولايات المتحدة، لكن كبار المسؤولين في مجلس الوزراء الفرنسي اعترفوا بأنهم لا يعملون في الوقت الحاضر بكامل كفاءتهم، وأوضحوا أنهم منفتحون على النهج الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية().

أوصت المذكرة بضرورة حمل الدول التي تنتج الهيروين على ترك زراعة نبات الخشخاش واستبداله بمحاصيل اخرى تكون ذات فائدة، ومن هذه الدول تايلاند وهونج كونج ، اللتان تصدران نحو (٥%) من إمدادات الولايات المتحدة الأمريكية().

أما الدول المستهدفة الرئيسة (فرنسا وتركيا والمكسيك) تدرك بالفعل مدى قلق الإدارة الامريكية إزاء مشكلة المخدرات، فضلاً عن التدابير العديدة التي اقترحت الولايات المتحدة اتخاذها للسيطرة على تجارة الهيروين، وتلي ذلك توصيات بالخطوات الأولى التي ينبغي اتخاذها مع تايلاند وبورما ولاوس، فضلاً عن أفغانستان وباكستان، فقد تلقت تركيا بالفعل مساعدات في هذا المجال، وسارت المحادثات على نحو جيد مع فرنسا والمكسيك، وهدفت الخطوات الأولى الموصى بها لتايلاند وبورما ولاوس إلى إعلام هذه الدول بالقلق العميق إزاء تلك المشكلة، وتمهيد الطريق لقبول المساعدة الفنية من جانبها، ويوصى باتباع النهج نفسه مع أفغانستان وباكستان، كما بينت المذكرة أن الإدارة الأمريكية ستواصل الضغط على الفرنسيين لتنفيذ برنامج فوري وفعال للقضاء على مختبرات الهيروين، وضمن السياق نفسه سوف تواصل الضغط على تركيا لوقف انتاج الافيون بشكل كامل مع انتهاء موسم الحصاد لعام ١٩٧١().

وبينت المذكرة أن الإدارة الأمريكية سنضغط على المكسيك للحد من انتاج المخدرات، وكانت إيران احد المناطق التي توجهت لها المذكرة، وقد أوصت بمناقشة شاه إيران محمد رضا بهلوي() (١٩٤١١٩٧٩) خلال زيارته في تشرين الأول عام ١٩٦٩ بشأن مخاوف الإدارة إزاء القرار الذي اتخذته إيران مؤخراً ببدء إنتاج الأفيون، بعد مدة عشر سنوات كانت خلالها الزراعة غير قانونية، والسعي إلى الحصول على موافقة الشاه على إلغاء هذا القرار، ويرتبط الوضع الحالي في إيران حسب هؤلاء الخبراء باستمرار الإنتاج التركي للأفيون().

وللمعالجة اوضحت المذكرة، أن زيادة فرض العقوبات على المخدرات داخلياً، مع التركيز على كبار المخالفين للمخدرات، بما في ذلك اعتقال ومصادرة أكبر عدد ممكن من المخدرات المهمة، فضلاً عن متابعة ملاحقة المؤامرات التي تنطوي على جماعات الجريمة المنظمة، من شأنه أن يثبت تصميم

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

حكومة الولايات المتحدة وفعاليتها داخل أراضيها، كما أن زيادة الرقابة الجمركية في الموانئ والحدود من شأنها أن تثبت هذا أيضاً، وتقدر إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة الامريكية أن هذا البرنامج والبرامج الأجنبية الموصوفة سابقاً من الناحية النظرية، إذا تم تنفيذه بالكامل، من شأنه أن يؤدي إلى خفض إمدادات الهيروين الحالية في الولايات المتحدة بنحو (٨٠%) في غضون خمس سنوات().

ومن بين المقترحات الاخرى اشارت المذكرة، إلى القيام بخطوة تتمثل بشراء الأفيون مسبقاً لمدة سنة أو سنتين بهدف خفض إمدادات الهيروين إلى أقرب ما يمكن إلى الصفر يشكل إجراءً إضافياً ينبغي النظر فيه. وقد يتبين أن شراء إمدادات الأفيون العالمية من المزارعين لمدة سنة أو سنتين أمر ممكن. ولكن تنفيذ هذا البرنامج بنجاح يتطلب التخطيط الدقيق وأعلى درجات السرية. ومن شبه المؤكد أن تنفيذ مثل هذا البرنامج لأكثر من موسمين زراعيين أمر مستحيل، لأن السرية اللازمة لن تكون ممكنة بعد هذه الفترة، إن كانت طويلة، وبمجرد أن تصبح عملية الشراء المسبق معروفة، فإنها سوف تعمل كحافز لإنتاج الأفيون، ومن الممكن أن تتم عمليات الشراء مباشرة من مزارعي الخشخاش غير القانونيين، باستخدام نفس الأساليب، وربما حتى الوكلاء أنفسهم، الذين يشترون حاليا الأفيون غير القانوني من المزارعين، أن تكلفة شراء المعروض العالمي من الأفيون من المصدر، بسبب طبيعته السرية، من المستحيل تحديدها بدقة، ولكنها قد تتفاوت في نطاق تتراوح التكلفة السنوية لهذه العملية بين (١٥٢٥) مليون دولار، وسوف تكون التكلفة منخفضة لأن "الهامش الربحي" الذي سيصل إليه الهيروين في نهاية المطاف لم يبدأ إلا مع مزارعي الخشخاش، ومن المتوقع أن يسفر هذا البرنامج عن ثلاث نتائج مهمة: (١) سوف يتم تقييد الهيروين بشكل صارم بالنسبة للمدمنين لمدة عام وربما عامين، وسوف ترتفع تكلفته إلى عنان السماء، (٢) سوف يضطر المتورطون في تجارة المخدرات إلى التعامل مع اتصالات جديدة بالموردين، وسوف يصبحون أكثر عرضة للكشف عنهم خلال هذه المدة، ولابد أن يكون الإجراء القمعي ناجحاً بشكل خاص، (٣) ومع قطع العرض، سوف يصبح المدمنون أكثر تقبلاً لإعادة التأهيل والرعاية. وإذا لم يتبين بعد مزيد من الدراسة أنه من الممكن وضع برنامج لشراء العرض الإجمالي، فإنه قد يكون مع ذلك وسيلة فعالة للتعامل مع مصادر معينة للإمداد().

واخيراً أوصت المذكرة بإعادة تأهيل المدمنين، من خلال التوضيح أن الحد بشكل كبير من تجارة الهيروين غير المشروعة من شأنه أن يخلق الحاجة إلى برنامج ضخم لعلاج وإعادة تأهيل ما يقرب من (١٠٠) ألف مدمن هيروين في الولايات المتحدة، الا أن المشكلة تكمن في ان الإدارة الأمريكية لا تملك في ذلك الوقت الكوادر والمرافق اللازمة لعلاج المدمنين على هذا النطاق الواسع، وربما يتطلب التخطيط لمثل هذه العملية وتدريب الكوادر اللازمة وإعداد المرافق عامين كاملين، أن علاج

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

ما يصل إلى مائة ألف مدمن في وقت واحد،- وهو ما قد يكون ضرورياً إذا نجح الامريكيين في قطع كل أو معظم الهيروين، سوف يكلف نحو (١١٦٠٠) دولار أميركي لكل مدمن على مدى مدة علاج تمتد لعامين ونصف العام، ولو أن العلاج على نطاق واسع من شأنه أن يؤدي إلى خفض التكاليف إلى حد كبير، فضلاً عن ذلك فإن جزءاً من التكاليف سوف تتحمله الهيئات الحكومية والمحلية، وعلى الرغم من أن مشكلة إدمان الهيروين معقدة للغاية بحيث لا تسمح بالتوصل إلى أي استنتاجات متفائلة، فمن الواقعي أن تفكر الولايات المتحدة الامريكية في علاج وإعادة تأهيل نحو (٥٠%) من المدمنين الذين يتم علاجهم، وخاصة إذا كان قمع التجارة فعالاً إلى حد كبير لمدة عام أو عامين بعد السنوات الأولى من العلاج، وأوصت اللجنة بأن يُطلب من وزير الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية إجراء دراسة مفصلة لمثل هذا المشروع على الفور، بهدف تشغيله في غضون عامين ().

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح الرابع والعشرين من شهر تشرين الأول، عقد كيسنجر مستشار الأمن القومي اجتماعاً في غرفة العمليات بالبيت الابيض للنظر في التقرير المشترك الذي أعده وكيل وزارة الخارجية والمدعي العام ، وافتتح كيسنجر الاجتماع بالتأكيد على قناعة الرئيس بضرورة وقف تجارة الهيروين على الشواطئ الامريكية، كما أكد على ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة ().

وخلال الاجتماع نوقش موضوع المخدرات وقد عكس ذلك مقدار اهتمام الإدارة الأمريكية بها بوصفها احد اهم اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية –آنذاك لذا فقد أوصى بعض الحاضرين في الاجتماع ومنهم موينيهان مساعد الرئيس الأمريكي بضرورة تجفيف منابع انتاجها وتحديداً تركيا التي كانت من ابرز منتجي المخدرات، وانتهى الاجتماع بتوصية من هنري كيسنجر بأن يشكل المشاركون في الاجتماع فريق عمل، وأن يتم إنشاء فريق عمل تحت قيادة وزارة الخارجية، ويتعين على فريق العمل أن يعد تقريراً لفريق العمل يتضمن برنامج عمل مفصل يتعلق بما يلي: التدابير المحددة لإنهاء محصول الأفيون التركي في موعد أقصاه صيف عام ١٩٧٠، والعمل على ضمان القضاء على إنتاج الهيروين في فرنسان كما ينبغي إدراج خطة دبلوماسية ودمجها بالكامل مع البرامج المحلية، و أن يكون التقرير في أيدي فريق العمل في غضون أسبوع واحد، بهدف تقديم تقرير فريق العمل إلى الرئيس الأمريكي، وعين السفير جونسون هاري شوارتز (Gonson Harry Schwartz) ممثلاً لوزارة الخارجية في فريق العمل، وسيقوم كل عضو في فريق العمل بإخطار الاخيرة بممثله في فريق العمل، كما تم الاتفاق على أن يتم تضمين وزارة الدفاع في فريق العمل ().

وفي اليوم نفسه قام وليام روجرز وزير الخارجية بتعيين هاري شوارتز وهو ضابط كبير في الوزارة، كمساعد خاص له لشؤون المخدرات، وذلك لضمان أن تعمل الوزارة بشكل فعال في تنسيق وتنفيذ رغبة الرئيس الامريكي في بذل أقصى جهد ممكن للسيطرة على مسألة واردات المخدرات غير المشروعة بشكل أفضل().

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

اجتمع فريق العمل الذي تم الاتفاق عليه في الثالث من شهر تشرين الثاني عام ١٩٦٩، واستعرض الاجتماع التقرير الذي اعده الفريق، الا انه لم يكن يحظى بموافقة مساعد الرئيس الامريكي موينيهان الذي اقترح توظيف مبعوثين خاصين للرئيس للتفاوض مع فرنسا وتركيا، كما تم الاتفاق على أن الهيروين الذي يتم توزيعه مجانًا من الحكومة ليس طريقة بديلة قابلة للتطبيق، وقدم كيسنجر بعض التعليقات منها ضرورة تقديم المواعيد النهائية للدراسات الإضافية (التهريب وتنسيق الاستخبارات والشراء الوقائي)، كما بين أنه سيكون من المفيد ارسال مبعوث لتركيا، أما ايران فقد بين أن الإدارة الأمريكية لديها نفوذ كافٍ مع لضمان تعاونها، وأخيرًا، يجب أرسال رسالة إلى الرئيس الفرنسي بومبيدو تشير إلى التعاون الفرنسي بشأن قضايا محددة وليس مجرد طلب الدعم العام().

وفي ختام الاجتماع، اتفق المشاركون على النقاط المحددة التالية: (١) سيتم مراجعة مسودة الرسالة الموجهة إلى بومبيدو لإضافة اقتراح بتعيين ممثل من مكتبه لتنسيق جهود مكافحة الهيروين، (٢) ستكون الرسالة أكثر تحديدًا فيما يتعلق بالنقاط التي تسعى إلى التعاون الفرنسي بشأنها (٣) سيتم إعداد تعليمات إلى السفارتين في باريس وأنقرة لإضفاء الطابع الرسمي على فريق السفارة للتعامل على أساس مستمر مع المشكلة،(٤) ستعد وزارة العدل ملخصًا للجهود الأمريكية الحالية للسيطرة على تجارة الهيروين وستستخدم السفارات هذه المعلومات في شرح عمق القلق والنشاط الأمريكي، (٥) ستستكشف وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية المزيد من التخطيط الطارئ لإعادة تأهيل المدمنين، (٦) وأخيرًا، (٦) سيرسل السفير جونسون إلى كيسنجر التقرير المنقح للرئيس، بما في ذلك نصوص الرسائل إلى بومبيدو وديميريل والتعليمات إلى السفارات، كما تم الاتفاق على أن يجتمع فريق العمل مرة أخرى بعد وقت قصير من استلامها في الخامس عشر من تشرين الثاني التقارير المتعلقة بتنسيق الاستخبارات والتهريب().

وفي السادس من شهر تشرين الثاني عام ١٩٦٩ كتب موينيهان إلى مساعد الرئيس الأمريكي للامن القومي هنري كيسنجر، اوضح فيها إن تقرير فريق العمل المعني بالهيروين هو بلا شك أفضل ما توصلت إليه وزارة الخارجية حتى ذلك الوقت بشأن المخدرات، فقد بدأ المسؤولين الامريكيين يدركون حقيقة الأمر، ولكنهم ما زالوا لا يشعرون بها، فهم لا يخافون من تلك المشكلة، بل إنهم أدركوا ببساطة أن الرئيس مهتم بالأمر().

عملت الإدارة الأمريكية على اتخاذ خطوات حقيقية لمواجهة تجارة المخدرات الدولية، وفي اطار ذلك بعثت وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة في انقرة، كان ابرز ما جاء فيها ان الإدارة الأمريكية قلقة بسبب تفشي تجارة الهيروين، ومن هنا فهي عازمة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحد من استيراد هذا المخدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبما أن (٨٠%) من الهيروين في الاخيرة يُقدَّر أنه يأتي من الأفيون التركي المكرر في فرنسا، فإن إنهاء زراعة الخشخاش في تركيا

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

من شأنه أن يقطع شوطًا طويلاً نحو وقف الاتجار غير المشروع، لذا، فأن وزير الخارجية طلب من السفير الأمريكي في انقرة أن ينقل شفهيًا الرسالة التالية من الرئيس إلى سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي دون أدنى شك بشأن أهمية تعاون الحكومة التركية في العلاقات الأمريكية التركية().

وكان ابرز ما جاء في الرسالة " يشعر الرئيس بقلق عميق إزاء مشكلة إدمان الهيروين المتنامية في الولايات المتحدة . وكما يدرك رئيس الوزراء، فإن توفر هذا المخدر لشباب بلادنا يشكل ضررًا كبيرًا لمستقبل بلادنا، أن قوانيننا وسلطات إنفاذ القانون وحدها لا تستطيع التعامل مع المشكلة بشكل كافٍ، ما نحتاج إليه هو الحد من تدفق الهيروين إلى الولايات المتحدة.." ().

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن تسع مقاطعات في تركيا مُصرَّح لها بزراعة الخشخاش لحصاده في الربيع والصيف من عام ١٩٧٠، وأن الحكومة التركية أعلنت عن تقليص عدد المقاطعات إلى سبع لزراعته في خريف عام ١٩٧٠. وعندما تعلن الحكومة التركية، بما يتماشى مع الجدول الزمني الذي يمتد لأربع سنوات، عن وقف الإنتاج بعد حصاد عام ١٩٧٢، فإن الأفيون التركي سوف يظل متاحاً للتجارة غير المشروعة لمدة ثلاث سنوات أخرى، وربما لمدة أطول إذا كان المزارعون لديهم مخزونات في ذلك الوقت، لذا فأن الرئيس حث رئيس الوزراء بشدة على إلزام المزارعين الذين زرعوا الخشخاش في ذلك الخريف بعدم زراعته مرة أخرى، وقد كان الرئيس يدرك تمام الإدراك أن تلك الخطوة سوف تتسبب في مشكلات لرئيس الوزراء التركي، لذا فقد أعطت وزارة الخارجية الأذن للسفير بمناقشة طبيعة هذه المشكلات معه، فضلاً عن ما قد تفعله حكومة الولايات المتحدة للمساعدة، ومن بين مزايا هذا النهج سهولة إنفاذ القانون، حيث يسهل اكتشاف زراعة الخشخاش وتحويل الإنتاج القانوني إلى قنوات غير مشروعة يصعب السيطرة عليها ().

كما ابلغت الخارجية الأمريكية سفيرها بانها مستعدة لاستقبال رئيس الوزراء التركي في واشنطن، كما طلبت من السفير ابلاغ الأخير بأن الإدارة الأمريكية تفكر بقرض إضافي قيمته (٥ ملايين دولار) تقريبًا لمساعدة الحكومة التركية في تعويض المزارعين عن حرث محاصيل عام ١٩٧٠، وفي الوقت نفسه، سيزور السيد جون إنجرسول (Jon Ingersoll)، مدير مكتب المخدرات والعقاقير الخطرة، تركيا في أواخر شهر تشرين الثاني بهدف مساعدة السفير بأي شكل من الأشكال في مفاوضاته مع تركيا().

وفي الرابع عشر من شهر تشرين الثاني عام ١٩٦٩، ارسلت وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في بورما اشارت فيها إلى ان مشكلة إدمان المخدرات قد بلغت في الولايات المتحدة الامريكية أبعاداً خطيرة، ونظراً لأن أكثر من (٥%) من الهيروين الذي إلى البلاد يأتي من بورما وتايلاند ولاوس، لذا يشعر الرئيس بقلق عميق إزاء ضرورة اتخاذ تدابير فعّالة لوقف استيراد الأفيون ومشتقاته إلى

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

الولايات المتحدة، وقد أصدر توجيهاته إلى وزارتي الخارجية والعدل باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية ().

ولإيقاف تدفق المخدرات من بورما اوصت وزارة الخارجية سفارتها بإرسال رسالة شفهية إلى وزارة الخارجية البورمية تتضمن قلق الرئيس الامريكي إزاء العواقب المترتبة على الاتجار الدولي بالمخدرات بالنسبة للولايات المتحدة، ولوقف هذه التجارة قامت بتدابير مهمة على مستوى القارة الاوربية وامريكا اللاتينية والشرق الاوسط بهدف القضاء على زراعة الخشخاش وإنتاج ونقل المورفين والهيروين بشكل غير مشروع().

ويبدو ان السبب الذي دفع الامريكيين إلى التوجه نحو بورما يرجع إلى انها وجاراتها كانت من المنتجين التقليديين للأفيون لسنوات عديدة، وقد تم تنقية جزء كبير من المنتج وتحويله إلى هيروين، ووجد طريقه إلى تجارة المخدرات الدولية. ومن جانبها كانت الإدارة الأمريكية تتفهم المشكلات التي تكتنف السيطرة الفعالة على الإنتاج في المناطق النائية، لذا كانت تأمل أن تولي الحكومة البورمية، التي دعمت تقليدياً تدابير السيطرة الدولية من خلال لجنة الأمم المتحدة للمخدرات، أكبر قدر من الاهتمام لتكثيف الجهود ووضع خطط أكثر فعالية، كما اوضحت الرسالة أن الإدارة الأمريكية تتطلع إلى اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على تجارة المخدرات، و ينبغي للسفارة أن تقدم توصيات بشأن الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها للسيطرة على إنتاج وتصدير الأفيون والمورفين والهيروين من بورما، وقد تشمل هذه الخطوات استبدال محاصيل أخرى بالأفيون، وتقديم حوافز مالية للتعاون مع السلطات الأميركية، وتقديم المساعدة الفنية الأميركية لحكومة بورما، وتحسين أساليب مراقبة واعتراض شحنات المخدرات().

وفي برقية من السفارة الأمريكية في انقرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، اوضح فيها السفير انه سلم الرسالة الشفوية للرئيس إلى سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي، وكان جوابه أنه كان على دراية بالموضوع منذ مناقشاته مع السفير هارت في عام ١٩٦٧، و كان يعرف الأسباب الإنسانية التي تجعل من الضروري القضاء على إدمان المخدرات، كما أوضح لقد خفضت تركيا إنتاج الخشخاش من إحدى عشرة مقاطعة إلى تسع مقاطعات في ذلك الخريف، الا انها لا تستطيع الذهاب ابعد من ذلك في الوقت الحاضر، لأن المشكلة ببساطة تتعلق فقط بالأموال التي يكسبها المزارعون من الخشخاش، أن زراعته كانت مؤسسة وطريقة حياة لبعض المزارعين، أثناء الحملة الانتخابية أثناء زيارته لمنطقة ملاطيا، وجد لافتات كل مائة متر على الطريق من المطار تقول "من فضلكم لا تحظروا زراعة الخشخاش"().

ونظراً لعدم تفاعل الحكومة التركية مع المطالب الأمريكية بشأن وقف زراعة الخشخاش اقترح السفير الأمريكي في أنقرة اجراء محادثات حازمة مع رئيس الوزراء التركي، كما أقترح تشكيل لجنة

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

مشتركة، وتكون للجنة مهمتان أساسيتان، الاولى: إعداد برنامج خاص للقضاء الفوري على إنتاج الخشخاش في تركيا على أساس القرار المبدئي الذي اتخذته الحكومة التركية للقيام بذلك والثانية مهمتها وضع برنامج لتشديد إجراءات التنفيذ لضمان الامتثال وقمع الاتجار غير المشروع، وستتكون اللجنة من مسؤولين أتراك وأمريكيين، وسيتولى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية تنسيق الجهود المحلية للولايات المتحدة الامريكية().

وعلى الرغم من ذلك يجب أن يظل الدور الأمريكي في العملية برمتها "غير مرئي". أن معرفة الجمهور بالضغط أو التدخل الأمريكي من شأنه أن يؤدي إلى خلق تيارات سياسية تجعل اتخاذ رئيس الوزراء لقرارات مواتية أمراً أكثر صعوبة إلى حدٍ كبير، وعلى الجانب الإيجابي، يجب أن تبدأ الإدارة الأمريكية ببذل الجهود لنشر مقالات في وسائل الإعلام التركية تناقش مشكلة المخدرات، كما يجب إدراج الدراسات الطبية المهنية حول آثار الهيروين والدراسات الزراعية على استبدال المحاصيل ().

وفي اطار الجهود الدولية لمكافحة المخدرات كتب جورج بومبيدو (Georges Pompidou) الرئيس الفرنسي (١٩٦٩ – ١٩٧٤)، رسالة إلى الرئيس الأمريكي في الحاجي والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٦٩، شكر فيها الاخير على دوره في هذا المجال واعطاءه الاولوية لموضوع مكافحة المخدرات بهدف حماية الشباب من مخاطرها، فضلاً عن علاج المدمنين عليها، ومن هذا المنطلق اتخذت الحكومة الفرنسية سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز المعركة ضد المخدرات().

وعلى الرغم من ذلك اوضح الرئيس الفرنسي لنظيره الأمريكي انه لا يتفق معه في أن نسبة (٨٠%) من الهيروين المستورد إلى الولايات المتحدة يأتي من فرنسا، فبفضل جهود وكلاء مكافحة المخدرات الفرنسيين، تعطلت حركة الاتجار بشكل خطير في فرنسا، وعلاوة على ذلك، أدى تنوع وسائل وطرق الاتصال الدولية إلى تشتت أماكن الشحن أو العبور في عدد كبير من البلدان، وختم الرئيس الفرنسي رسالته بالقول "أنا أتفق مع رغبتكم في أن تتخذ حكومات البلدان المنتجة للنباتات التي تشكل مصدر المخدرات، من جانبها، التدابير اللازمة لوقف هذا الإنتاج.. وكما اقترحتم، يسعدني للغاية أن أدرج مسألة المخدرات ضمن المسائل التي سنناقشها خلال محادثاتنا المستقبلية..." (). يتضح من ذلك أن رغبة الحكومة الفرنسية قد ألتقت مع مساعي الإدارة الأمريكية لوقف تجارة المخدرات الدولية.

ورغبة من الإدارة الأمريكية بتجفيف منابع المخدرات، فقد بذلت جهوداً حثيثة في عدة مناطق منها تايلاند، ففي السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٦٩، كتب السفير الأمريكي هناك، أن هناك تجاوباً من حكومتها، وعلى الرغم من ذلك، واجهت الحكومة مشكلات خطيرة في تنفيذ الجهود، وهي أن المنطقة الجبلية الشمالية الغربية، موقع إنتاج الأفيون المحلي ومعالجته ونقل المخدرات

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

الأجنبية، هي أيضًا موقع لتمرد خطير ومتزايد يضم بعض سكان القبائل الجبلية الذين يشاركون في إنتاج الأفيون وتهريبه، ويرى جميع المعنيين أن جهود فرض القانون ضد الإنتاج، حتى لو كانت ممكنة في ظل الظروف الحالية، من شأنها أن تزيد من عزلة القبائل الجبلية وزيادة عدد المتمردين، ومع ذلك، هناك طرق أخرى، ويمكن للولايات المتحدة الامريكية أن تساعد التايلنديين في جهود القضاء على المخدرات في منطقتين الحد من إنتاج الأفيون من خلال إدخال محاصيل بديلة و فرض القانون ضد منتهكي تشريعات المخدرات().

رجح مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر، ان لا تكلل جهود السفارة الأمريكية ووزارة الخارجية بإقناع الحكومة التركية بتدمير محاصيل الخشخاش، لذا ينبغي أن تسلك الإدارة الأمريكية اتباع الخطة البديلة، والمتمثلة بترتيب عمليات الشراء القانونية للمحصول عام ١٩٧٠ ومن ثم خفض كمية الأفيون التي تجد طريقها إلى التجارة غير المشروعة بنسبة (٧٥%)،وسوف يقترن مخطط الشراء الاستباقي هذا بجهود لإقناع الحكومة التركية بجعل زراعة الخشخاش غير قانونية بعد محصول عام ١٩٧٠ ().

أما بخصوص فرنسا فقد اوضح هنري كيسنجر في مذكرة موجهة إلى نيكسون الرئيس الأمريكي، كتبها في الخامس من شهر كانون الثاني عام ١٩٧٠، اشار فيها إلى التعاون الفرنسي مع الولايات المتحدة الامريكية في التعامل مع مشكلة الهيروين ممتازاً بعد تبادل الرسائل بين الرئيس الأمريكي ونظيره الفرنسي بومبيدو في شهر تشرين الثاني، كما بين كيسنجر أن هناك اجتماعاً عُقد في باريس في منتصف شهر كانون الأول جمع فريق العمل الأميركي الفرنسي المشترك المعني بالمخدرات، وخطط فريق العمل المشترك لعقد اجتماعات كل ثلاثة أشهر بالتناوب بين باريس وواشنطن، لكن تم تقديم موعد الاجتماع التالي إلى شهر شباط ، بناءً على اقتراح فرنسي حتى يتسنى تسجيل المكاسب قبل زيارة الرئيس بومبيدو، وفي اجتماع باريس اتفق الفرنسيون على ما يلي، زيادة عدد موظفي مكافحة المخدرات في مرسيليا ومضاعفته خلال ثلاثة أشهر، الانضمام إلى الجهود العلمية المشتركة لاكتشاف المختبرات، إقامة ندوة تدريبية مشتركة في ربيع ذلك العام، و إنشاء مكتب دائم للشرطة الفرنسية في مدينة نيويورك للتعامل مع توزيع المخدرات().

ومن النتائج المهمة الأخرى التي أسفر عنها اجتماع باريس موافقة فرنسا على الانضمام للولايات المتحدة الأمريكية في الجهود الرامية إلى الحد من مشكلة الأفيون في تركيا، وفي الأيام القليلة الماضية أصدرت الحكومة الفرنسية تعليماتها إلى السفير الفرنسي في أنقرة بإبلاغ الأتراك بقلقها العميق إزاء التدفق غير المشروع للمخدرات من تركيا إلى فرنسا، وإبلاغ الحكومة التركية بأن فرنسا تدعم الجهود الأميركية لمساعدة تركيا في القضاء على زراعة الخشخاش، ولضمان التعاون والاتصال الأفضل، سيزور مدير الشرطة المركزية الفرنسية تركيا في أوائل شهر كانون الثاني،

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

وأخيراً، طُلب من السفير الفرنسي تنسيق جميع الإجراءات الفرنسية في تركيا فيما يتصل بالمخدرات مع السفير الأميركي().

وفي برقية من السفارة الأمريكية في تركيا، أوضح السفير انه التقى بسليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي، في يوم العشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٧٠، لمناقشة مسألة الأفيون، وقد صرح الرئيس التركي موضحاً إنه لن يكون هناك إنتاج للأفيون في تركيا، وبالمقابل أعرب السفير عن قلق حكومته الشديد إزاء تأثير إنتاج الأفيون في تركيا على نوعية الحياة في الولايات المتحدة الامريكية، وعن خيبة أملها العميقة إزاء عجز الحكومة التركية عن اتخاذ إجراءات أكثر صرامة للقضاء على إنتاج الأفيون، لأن العلاقة بين الجريمة وإدمان المخدرات واضحة، وقد تم اتخاذ تدابير جذرية للتعامل مع المشكلة، وحاول السفير تقديم اغراء للرئيس التركي تضمن اخباره بأنه مخول بعرض منحة للحكومة التركية بقيمة (٥ ملايين دولار) لاستيراد السلع الأساسية للمساعدة في تغطية التكلفة المالية لتدمير محصول الخشخاش، وعلى الرغم من ذلك تقدمت الحكومة التركية ببعض الوعود التي اشارت فيها إلى نيتها لأنهاء زراعة محاصيل الخشخاش على اراضيها وذلك بسبب عدم رغبتها في خسارة العلاقات الجيدة التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية().

ولم تتوقف الإدارة الأمريكية عند تركيا، فقد كانت فرنسا هي الاخرى هدفاً للدبلوماسية الأمريكية، إذ أسفرت محادثات الرئيس بومبيدو مع الرئيس نيكسون عن موافقة فرنسا على زيادة كبيرة في الموارد الموجهة إلى الكشف عن معامل الهيروين غير المشروعة في جنوب البلاد، وهو الأمر الذي كان موضع ترحيب من الجانب الأمريكي بسبب الاهتمام الفرنسي المتزايد بمشكلات المخدرات، وتعاون الفرنسيين مع الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع السلطات التركية، واستعدادهم العام للتعاون مع الامريكيين في جميع المجالات، لاسيما أن فرنسا أصبحت شديدة الحساسية تجاه مشكلة المخدرات، ويرجع هذا إلى حد كبير إلى جهود بومبيدو(). لكن الحكومة الفرنسية كانت غير قادرة على تخصيص الموارد الكافية من الرجال والمعدات للكشف عن الشحنات غير المشروعة من الهيروين، سواء داخل فرنسا أو خارجها، أو الكشف عن معامل الهيروين، ولقد شهدنا زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين يعملون على حل مشكلات المخدرات بشكل عام، لكن كل هؤلاء الأشخاص تقريباً شاركوا في محاولة السيطرة على تدفق المخدرات في مختلف أنحاء فرنسا بدلاً من المشكلة الأضيق المتمثلة في الكشف عن معامل تكرير الهيروين() .

ونظراً لذلك فقد أوضحت السفارة الأمريكية في باريس أن أفضل طريقة لحمل الفرنسيين على تخصيص المزيد من الرجال والأموال لمشكلة الكشف هي أن يطلب الرئيس نيكسون من الرئيس بومبيدو أن يفعل ذلك، إذ يستطيع الرئيس نيكسون أن يرسم صورة قاتمة للغاية للخسائر الفادحة التي يخلفها إدمان المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما بين فئة الشباب وأضاف "إننا نستطيع

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

أن نقول إننا لا نملك مشكلة ذات أهمية أكبر لمستقبلنا، ولا نملك مشكلة أخرى نحتاج فيها إلى المزيد من المساعدة الفرنسية، وبوسعه أن يعرب عن تقديرنا لكل ما قام به الفرنسيون، ولكنه يقول إننا نرى أنه ينبغي لنا أن نزيد عشرة أضعاف عدد الأفراد المكلفين مباشرة بكشف المختبرات والشحنات، والآن يعمل نحو عشرين رجلاً فرنسياً على حل هذه المشكلة في باريس ومنطقة مرسيليا، ولكن ينبغي أن يكون لديهم ما لا يقل عن مائة رجل، كما يتعين عليهم زيادة الدعم الفني لمثل هذه العمليات من خلال تخصيص السيارات وتخصيص صندوق للمكافآت..." ().

وفي السادس والعشرين جرت محادثات في واشنطن بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، حضرها عن الجانب الأمريكي وزير الخارجية، وهنري كيسنجر مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي ومجموعة من كبار المسؤولين الامريكيين، أما من الجانب الفرنسي فقد حضر موريس شومان وزير الخارجية، وتشارلز لوسيت السفير الفرنسي في واشنطن، وابرز ما جاء في تلك المحادثات هو تأكيد اقطاب الجانب الأمريكي على أن الرئيس يولي اهتماماً شخصياً قوياً بمكافحة المخدرات ويعدها واحدة من أهم المشكلات التي تواجهها هذه البلاد، كما أوضح الوزير إنه يريد التأكد من أن وزير الخارجية والرئيس بومبيدو يقدران تماماً عمق مشاعر الجانب الأمريكي تجاه تلك المسألة، مع التأكيد على اهمية الجهود المشتركة التي تبذل في عاصمتي الدولتين بشأن محاربة المخدرات وتنسيق الجهود للخروج بنتائج افضل، و أوضح شومان وزير الخارجية الفرنسي أن حكومة بلاده تقدر الأهمية التي يوليها الرئيس لهذه المسألة، وأشار إلى أنهم تقدموا بالفعل، وهم بصدد زيادة عدد الأشخاص المكلفين بالمشكلة في فرنسا ().

والى جانب تلك الجهود لم تهمل القنوات الدبلوماسية الأمريكية إلى متابعة الاجراءات التي تتبناها الحكومة التركية لمعالجة مشكلة المخدرات، فقد كتب هاندلي السفير الأمريكي في أنقرة ، أوضح انه سيقوم بعد حصول سليمان ديميريل على الثقة في البرلمان التركي بحثه على اتخاذ إجراء جديد بشأن قضية الأفيون وضرورة اتلاف محاصيل الخشخاش ().

وجهت وزارة الخارجية تعليماتها إلى السفير ببذل جهود متجددة للحصول على موافقة الحكومة التركية على تدمير محصول الأفيون المزروع في الأرض، وأُبلغت السفارة أنه في حالة فشل هذا المسار من العمل، فقد وافق البيت الأبيض على اقتراح للشركات ببدء عمليات شراء وقائية لمحصول عام ١٩٧٠، إلى جانب موافقة الحكومة التركية على وقف إنتاج الخشخاش بعد حصاد عام ١٩٧٠، لقد ظلت الحكومة التركية لسنوات طويلة تبلغ هيئة مراقبة المخدرات الدولية بأن إجمالي إنتاج الأفيون التركي يمثل إجمالي عقود البيع القانونية للأفيون وليس إجمالي الإنتاج، وقد تجاوز الإنتاج الإجمالي هذا الرقم المذكور بهامش كبير، وقد ذهب جزء كبير من الفرق إلى قنوات غير مشروعة، معظمها إلى فرنسا ومن هناك في شكل هيروين إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية،

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

ولإعطاء فكرة عن حجم المشكلة، تقدر هيئة مكافحة المخدرات أن الأتراك قد عرضوا في عام ١٩٧٠ (٧٦) طناً من الأفيون على شركات الأدوية، وقد يكون هناك ما يصل إلى (١٣٠) طناً إضافياً().

أن جزءاً كبيراً من المشكلة ينبع من الافتقار إلى الضوابط الكافية في تركيا، فبدلاً من تحصيل كمية من الأفيون من كل مزارع على أساس تقدير العائد، أي الإنتاج الإجمالي، لا تجمع السلطات التركية إلا الكمية المطلوبة لتلبية الطلبات من المشترين الشرعيين في الخارج، واشارت التقديرات الحالية للمكتب إلى وجود مخزونات كبيرة من الأفيون في تركيا، وأن هذه المخزونات، إلى جانب إن محصول عام ١٩٧٠ سيكون كافياً، إذا لم يتم تحويله إما عن طريق تدمير المحاصيل أو الشراء الاستباقي، لتزويد سوق الهيروين المتنامي().

أدركت وزارة الخارجية أن الوقت قد فات للتفكير بجدية في إمكانية فرض الأتراك لضوابط أكثر صرامة على تخصيص المساحات المزروعة بالخشخاش وإنتاج وجمع صمغ الأفيون في محاصيل عام ١٩٧٠. وما يتعين على الإدارة الامريكية أن تفعله هو تنفيذ خطة لجمع كل الأفيون في تركيا، سواء كان مخزوناً حالياً أو إنتاجاً مستقبلياً، ومن الواضح أنه كلما زاد الإنتاج المستقبلي كلما أصبحت المهمة أكثر صعوبة.

من الضروري أن يفهم رئيس الوزراء أن مشكلة الهيروين في الولايات المتحدة تتزايد بمعدل مخيف، وأن هذه الحكومة عازمة على وقف إدخاله إلى البلاد، ومن ثم لا توجد مشكلة بين الحكومتين الأمريكية والتركية بنفس أهمية تلك المشكلة بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة ، إذا اتخذت حكومة تركيا موقفًا مفاده أنها لا تستطيع ولن تدمر المحاصيل الحالية قبل حصادها، فإن الإدارة الامريكية تسعى بشكل عاجل إلى التعاون الفعال من جانب حكومة تركيا على خطين: الاول عدم السماح بمزيد من عمليات الزراعة بما في ذلك المزروعات التي تُزرع عادةً في الأرض في الصيف وتُحصد في الخريف والثاني الحكومة بما في ذلك مكتب مراقبة المخدرات().

أن العرض الأمريكي المعتمد حاليًا لبرنامج استيراد السلع بقيمة (٥) ملايين دولار يهدف إلى توليد الليرة لتمكين الحكومة التركية من سداد المدفوعات وتغطية تكاليف تدمير المحصول الحالي، وفي ظل الاحتياطي، لن يتم تكبد مثل هذه التكاليف، ومع ذلك، فإن وكالة المعونة الأمريكية على استعداد للنظر في توصية التحويلات النقدية واستخدام أموال المساعدة لتخفيف الاضطرابات الاقتصادية().

وفي الاول من شهر نيسان عام ١٩٧٠ جرت مباحثات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، كان ابرز ما تضمنته أن الرئيس وجميع الأميركيين يشعرون بقلق بالغ إزاء مشكلة المخدرات في الولايات المتحدة، إن عواقب هذه المشكلة مأساوية. وأي تأخير في جهود السيطرة عليها مدمر،

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

رغب السفير هاندلي في مناقشة مسألة الأفيون غير المشروع الذي يصل إلى هذا البلد من تركيا مع رئيس الوزراء ديميريل في أقرب وقت ممكن().

وبالمقابل بين السفير التركي في واشنطن أن الحكومة التركية اتخذت بعض التدابير الرقابية على حدودها، كما يجري تجهيز قوة أمنية جديدة للتعامل مع الاتجار غير المشروع، وقد تعاونت تركيا لسنوات عديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا في هذا المجال، وقد انخفضت زراعة الخشخاش في تركيا تدريجياً من اثنين وأربعين مقاطعة في البداية إلى تسع مقاطعات في الوقت الحاضر، وسوف يتم تقييدها قريباً بشكل أكبر، وكان وزير الخارجية يتعامل مع هذه المسألة بسرية تامة، ولم يكن لدى السفير معلومات دقيقة عن البرنامج ومع ذلك، كان يعلم أن قراراً رفيع المستوى قد اتخذ للقضاء على زراعة الخشخاش تماماً، ولكنه لا يعرف مدى السرعة التي يمكن بها تحقيق ذلك. لقد زرع المزارعون الأتراك الخشخاش لاستخدامه كزيت للطهي لمدة ٨٠٠ عام. وبالتالي، فليس من السهل اقتلاع مثل هذا التقليد. وسوف يستغرق الأمر بعض الوقت. والمسألة ليست في الواقع مسألة مال، واوضح الجانب الأمريكي أن الحل الحقيقي الوحيد هو وقف زراعة الخشخاش. والادارة الامريكية قادرة على تعويض أي خسارة ـ أو أكثر من ذلك، ومن المؤكد أن هذه القضية سوف تتفاقم في المناقشة العامة، وسوف تتضرر سمعة تركيا في هذا البلد، ونحن نأسف على هذا، ونحن نعلم أن الحكومة التركية تحاول أن تكون مفيدة().

جاء رد السفارة الأمريكية في الثاني من نيسان ١٩٧٠، إذ اشار السفير إلى انه التقى سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي في مكتبه لمناقشة مسألة الأفيون ().

قال رئيس الوزراء إنه لا توجد وسيلة عملية على الإطلاق يمكن للحكومة التركية أن تستخدمها لتدمير محصول الخشخاش الذي تم زراعته هذا العام. وأضاف أنه لا يمكن لأي حكومة تركية أن تدمر هذا المحصول. وقال إن هذا من شأنه أن يخلق "صداماً بين القوات الحكومية والشعب، وأن يزيد المشكلة سوءاً، لأنه من شأنه أن يخلق دعماً شعبياً للزراعة". وأضاف أن "هذا مستحيل". وبين أن احد اسباب خسارة حزبه للانتخابات هي قيام الحكومة التركية إنتاج الأفيون، لكنه قال إن "الحكومة التركية لا تستطيع أن تدمر هذا المحصول" لم يكن الأمر مهمًا. قال إنه يتعين علينا "أن ننجح" ولا ينبغي لنا أن نخلق مشكلة برلمانية أو عامة. علاوة على ذلك، لم يتضح بعد نوع أو حجم المحصول الذي سيكون متاحًا هذا العام. "نحن لا نعرف كيف سيكون شكله وسيتعين علينا أن نرى في نهاية هذا الشهر. ربما ماتت بعض النباتات بسبب البرد."().

اوضح ديميريل أن الحكومة التركية اتخذت بالفعل قراراً على المستوى الحكومي ببذل أقصى جهد ممكن لشراء كل إنتاج الأفيون في تركيا هذا العام، وسوف تستخدم آليات وطنية ومحلية، و تتخذ، فضلاً عن ذلك، أشد التدابير صرامة للحد من التهريب، ولكنه أوضح إنه لم يتم اتخاذ أي قرار في

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

هذه المرحلة بشأن زراعة العام المقبل، بخلاف ما أخبرني به والسفير هارت من قبل. أوضح: "لا نستطيع أن نقول أي شيء عن العام المقبل بعد، وسوف ندرس القضية ونبذل كل ما في وسعنا للمساعدة" ولقد ألح عليه في هذه النقطة، فقال إن الحكومة التركية سوف تدرس ما إذا كان من الممكن فرض حظر كامل على كل إنتاج الأفيون في الخريف أم لا، لكنه كرر القول إنه لم يتم اتخاذ أي قرار في هذا الشأن بعد. وغني عن القول إنني بذلت كل ما في وسعي في هذه المرحلة لإبلاغه بأهمية هذا القرار بالنسبة للعلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا، فضلاً عن العلاقات التركية مع إيران والمجتمع الدولي().

وقال رئيس الوزراء أن الحكومة لديها الموارد الكافية، المالية وغيرها، لشراء محصول هذا العام، وسواء باعت المحصول لمصنعي الأدوية لدينا أو أحتفظت به في المخزون، فأن هذا لا يحدث فرقًا كبيرًا، وكرر أن الحكومة ليست منظمة لتدمير محصول هذا العام، وتفكر في عدم الزراعة العام المقبل ولكنها لا تستطيع أن تعد بذلك الآن، وكرر أنها ستتخذ كل التدابير اللازمة لشراء إنتاج هذا العام بالكامل، واختتم بقوله: "إذا كنت تريد منا أن نصنعه، فضع في اعتبارك حكمنا، وإذا كنت تريد كسره، فافرض الموقف"().

وفي يوم الخامس من شهر ايار عام ١٩٧٠ أجتمع فريق عمل مكافحة المخدرات، وذلك لإيجاد حل لتفاقم مشكلة تجارة الهيروين، فضلاً عن فشل السفير الأمريكي في انقرة بإقناع الحكومة التركية بشأن ضرورة حرق محصول الخشخاش الذي يزرع هناك وبكميات كبيرة().

واشار إلى الاجتماع إلى أن الخارجية الأمريكية قد فاتحت الشاه محمد رضا بهلوي لاستخدام نفوذه لدى الاتراك ومن ثم اقناعهم بضرورة الانصياع للمطالب الأمريكية وقيامهم بإحراق المحصول، مقابل حصولهم على المساعدات الامريكية (). ولم يقتصر الأمر على ايران فقد أبدى سفير جمهورية المانيا الاتحادية في العاصمة التركية اهتماماً ملحوظاً بدعم الجهود الأمريكية، الا ان هاندلي السفير الأمريكي في انقرة حذر من هكذا مساع خشية ان يفسر من جانب الاتراك على أنه ضغط دولي عليهم ومن ثم يؤدي إلى استيائهم ويدفعهم إلى نتائج عكسية، لذا ينبغي القيام بذلك بشكل تدريجي دون أن يؤدي إلى اثارة الاتراك().

وفي إطار جهودها لإنهاء مشكلة المخدرات كتب وزير الخارجية الأمريكية إلى هاندلي السفير الأمريكي في أنقرة في الثامن من شهر حزيران عام ١٩٧١ أوضح فيها أنه يؤيد تماماً وجهة نظره بأن الاجتماع المبكر مع رئيس الوزراء التركي أمر مرغوب فيه بذلك الوقت، لقد فوضت بإبلاغ رئيس الوزراء بأن الرئيس نيكسون طلب منك نقل الرسالة الشخصية اليه، وتضمنت الاشارة إلى قلق الرئيس الأمريكي من تفاقم مشكلة تجارة المخدرات التي كان لها اثر سيء في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ اصبحت أكثر خطورة وتحولت إلى وباء وطني، لذا فأن الإدارة الأمريكية عازمة

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

ومصممة على انهاء هذه المشكلة بمختلف الوسائل، كما بينت البرقية أن الرئيس الأمريكي نيكسون يعتزم توجيه خطاب إلى الكونغرس يبين فيها جميع مراحل مشكلة المخدرات، فضلاً عن الاجراءات اللاحقة التي تنوي الإدارة الأمريكية القيام بها للحد من استفحال ظاهرة تجارة المخدرات، وبالمقابل أوضح وزير الخارجية ضرورة تكثيف الجهود مع الجانب التركي لتنسيق العمل بين الدولتين للوصول إلى حل مشترك().

عقد اجتماع في الرابع عشر من شهر حزيران عام ١٩٧١، حضره سفراء خمس دول ومسؤولي وزارة الخارجية بشأن الاتجار الدولي بالمخدرات، وكان برئاسة ريتشارد نيكسون الرئيس الأمريكي، مما يؤكد الأهمية التي يوليها الرئيس لمشكلة المخدرات، وسوف يركز برنامج الإدارة على الحد من تجارة المخدرات الخطيرة باعتقال ومحاكمة المروجين، وعلاج المدمنين، وبرامج التثقيف، لقد نظر الرئيس إلى مشكلة المخدرات من منظور وطني وليس عسكري، وأشار إلى أن مشكلة توريدها تقع خارج الولايات المتحدة، لأن الاخيرة لا تنتج أي نوع من الخشخاش ().

وبالمقابل أوضح أنجرسول مدير مكتب المخدرات والعقاقير الخطرة، نظرة عامة على مشكلة المخدرات وذكر أن المكتب يقدر الآن أن هناك (٣٠٠.٠٠٠) مدمن في الولايات المتحدة الامريكية وأن ٥٩% منهم تقل أعمارهم عن ثلاثون عاماً().

بين ريتشارد هلمز (R. Helms) مدير الاستخبارات المركزية الامريكية (CIA) جذور المشكلة واستفحالها ليس في تركيا فحسب، بل في دول جنوب شرق اسيا ، إذ تشهد دول لاوس وتايلاند وبورما إنتاج كميات كبيرة من المخدرات تصل احيانا إلى ألف طن سنوياً، و يوجد ما يقدر بنحو (٢١) مصفاة غير مشروعة في تلك الدول، ويتم تنفيذ عمليات الاتجار من قبل جيش صيني غير نظامي يبلغ عدده قرابة (٥٠٠٠) رجل، ومما يشجع على ذلك هو ارتفاع اسعار المخدرات، إذ بلغت قيمة الكيلوغرام الواحد من الهيروين (١٧٨٠) دولارا وهو مبلغ كبير جداً ومغرٍ للتجار().

أما نسبة المخدرات التي تأتي من الدول الاسيوية إلتي تدخل للولايات المتحدة الامريكية فهي (١٠%) الا أن نسبة (٧٠%) تأتي من تركيا لذلك ركزت الإدارة الأمريكية واجهزتها المختصة جهودها لتجفيف منابع تلك المخدرات().

بين السفير هاندلي أن هناك جهوداً حثيثة قد بذلت من جانب السفارة في أنقرة، إّذ بين انه في عام ١٩٦٧، كان هناك (٢١) مقاطعة في تركيا تزرع الخشخاش، وبحلول عام ١٩٧١ تقلص عدد المقاطعات إلى (٧)، وفي عام ١٩٧٢، سيتم تقليص عدد المقاطعات إلى (٤)، وأشار إلى أن تلك المقاطعات الأربع هي الأكثر إنتاجية، وفي الحالات التي حظرت فيها حكومة تركيا زراعة الخشخاش، كان هذا الحظر فعالاً، وبين السفير في انقرة هاندلي أن السياسة الأمريكية تتلخص في

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

جعل تركيا تتخلص من زراعة الخشخاش بشكل كامل، وقد حاول رئيس الوزراء ديميريل القيام بذلك على مدى أربع إلى خمس سنوات، ولكنه لم يفلح بذلك().

واقترح السفير هاندلي أن خمسون مليون دولار على مدى السنوات الثلاث أو الأربع المقبلة ستكون كافية لإخراج تركيا من إنتاج الخشخاش، ومع ذلك، فإن الحكومة التركية مهتمة بمنح المزارعين حياة أفضل، ومن جانبه أكد الرئيس أن الأمر يستحق ذلك المبلغ إذا تمكنت الإدارة الأمريكية من إنجازه، وبالمقابل أكد أن الولايات المتحدة لن تخضع للابتزاز، لكنه على استعداد لدفع الثمن الذي يجب دفعه من أجل القضاء على الخشخاش().

أما وزير الزراعة الأمريكي فقد أقترح شراء المحصول –بقصد اتلافه مقابل ثلاثة ملايين دولار، الا ان السفير هاندلي بين استحالة ذلك لأن الأتراك يستخدمون الزيوت المستخرجة من الخشخاش لأغراض صناعية أخرى، وإنه لا يوجد إدمان يذكر في تركيا، ويرى أن رئيس الوزراء لابد وأن يكون قادراً على تقديم شيء أفضل للمزارعين من إنتاج الخشخاش، مثل البنجر السكري أو نباتات البصل، وهناك أيضاً مناقشة حول إمكانية إنشاء مصانع نسيجية بحيث يمكن شحن المنسوجات إلى الولايات المتحدة الامريكية(). وتوقع السفير هاندلي أنه خلال العامين المقبلين ينبغي أن يتم وقف إنتاج الخشخاش في تركيا بشكل كامل().

وبعد نقاش مستفيض مع جميع الجهات ذات العلاقة اوضح الرئيس الأمريكي ضرورة ايجاد حل جذري لمشكلة تجارة المخدرات لاسيما تلك التي تأتي تنتج في تركيا، لأن ذلك قد يدفع الإدارة الأمريكية والكونغرس إلى اتخاذ اجراءات حازمة، لأن تلك التجارة انعكست سلباً على الداخل الأمريكي لاسيما مع تزايد معدلات الجرائم الكبرى التي أتضح أن سبب الكثير منها له علاقة بتجارة المخدرات، لذا ختم الرئيس كلامه بالحث على ضرورة تعاون تركيا، لأن عدم التعاون قد يؤدي إلى تضرر العلاقات بين الدولتين، إذ أكد موضحاً " أن وقف تجارة المخدرات أهم من العلاقات المؤقتة الجيدة" (). وفي ذلك اشارة واضحة إلى احتمالية قطع العلاقات مع تركيا.

وفي برقية كتبها وزير الخارجية الأمريكية إلى جميع البعثات الدبلوماسية الأمريكية، بين لهم أن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قد ارسل رسالة إلى الكونغرس بشأن مشكلة المخدرات في السابع عشر من الشهر نفسه وذلك بناء على الاجتماع الموسع الذي عقد يوم الرابع عشر من شهر حزيران، ولذا حبذ وزير الخارجية اطلاع رؤساء البعثات عن ابرز مخرجات ذلك الاجتماع وكذلك رسالة الرئيس، التي أوضح فيها أنه لا يرى أن هناك مشكلة ذات أولوية أعظم بالنسبة لهذه الإدارة من مكافحة تعاطي المخدرات لاسيما الهيروين، لذا بين وزير الخارجية لرؤساء البعثات "إذا أردنا أن نفوز في هذا الصراع فلابد أن يكون هناك تعاون دولي.. وأنا أطلب من كل منكم إعطاء الأولوية لكيفية تعزيز هذا التعاون على أفضل وجه وترجمته إلى تدابير محددة للجهود المشتركة مع البلدان

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

الفردية، كما أطلب من كل منكم أن يسلم نص رسالة الرئيس إلى الحكومة أو المنظمة الدولية التي يعتمد لديها، وفي هذه المناسبة، يجب أن توضحوا أن الرئيس يعد إدمان المواطنين الأميركيين على الهيروين مشكلة دولية تثير قلقاً بالغاً في هذه الأمة، وأننا نسعى إلى التعاون الوثيق بين جميع البلدان للقضاء على تعاطي المخدرات في بلدنا وفي كل مكان في العالم..."().

على الرغم من ادارك جميع المسؤولين الامريكيين لخطورة تهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الا ان هناك ثمة اختلاف في الكيفية او الطريقة الواجب اتخاذها، فقد كان هناك خلافاً بين وزارة الخارجية ووزارة الخزانة بشأن البرنامج الذي طلبه الرئيس بشأن المخدرات التركية، ودار الخلاف او النزاع حول قضية تقديم ما يصل إلى خمسين مليون دولار كمساعدات للأتراك إذا أعلنوا أن كل عمليات زراعة أو إنتاج الخشخاش محظورة بعد الثلاثين من حزيران عام ١٩٧٢، إذ اعتقد وزير الخارجية الأمريكية أن مثل هذه المساعدات الضخمة قد تُفسَّر على أنها ابتزاز من جانب شريحة كبيرة من الشعب الأميركي، وقد يكون لها عواقب وخيمة على الصعيد المحلي، ويؤكد أن الرئيس على الرغم من أنه قال إنه قد يكون على استعداد لدفع خمسين مليون دولار إذا تم وقف إمدادات الأفيون على الفور، إلا أنه فعل ذلك فقط للتأكيد على موقفه، ويقول وزير الخارجية على وجه التحديد إنه "لم يفسر ذلك على أنه كان مستعداً بالفعل لتقديم مدفوعات بهذا المبلغ، وتعتقد وزارة الخارجية أن الرئيس كان يقصد بالضبط ما قاله بشأن الخمسين مليون دولار، وتقول الوزارة إنها تنازلت عن عدة نقاط أخرى أثارتها وزارة الخزانة بشأن هذه القضية العامة، لكنها تعتقد اعتقاداً راسخاً أنه إذا ك سنبيع أفكارنا للأتراك، فسوف يتعين علينا أن ندرج الخمسين مليون دولار في الصفقة. والتقييم العام لوزارة الخارجية هو أننا ببساطة لن نحظى بأي فرصة للنجاح على الإطلاق بدون الخمسين مليون دولار().

ابرقت وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة في انقرة في التاسع عشر من شهر حزيران عام ١٩٧١، واضحت فيها أنه يتعين على السفير هاندلي أن يبلغ رئيس الوزراء التركي بأنه عرض الوضع التركي، إلى جانب الاقتراح التركي على الرئيس نيكسون وكبار المسؤولين في حكومته، وقد تلقى تعليمات من الرئيس بنقل وجهة نظره ومقترحاته حيال معالجة مشكلة تجارة المخدرات التركية، وفي الوقت نفسه عبرت البرقية عن انزعاج وقلق الرئيس من تلك التجارة التي باتت تؤثر على الكثير من الشباب، لذا طلب وزير الخارجية من السفير في انقرة ضرورة أن يوضح ذلك للمسؤولين الاتراك بشكل واضح كما طلب منه نقل العرض الأمريكي المتضمن استعداد الإدارة الأمريكية التي تغطية خسائر النقد الأجنبي التي ستتكبدها الحكومة التركية ومساعدتها في تعويض المزارعين خلال مدة انتقالية، وستقدم الولايات المتحدة منحة إجمالية تتراوح بين (١٠ ١٥) مليون دولار من المساعدات الإضافية على مدى مدة تصل إلى ثلاث سنوات، شريطة أن يوافق الأتراك على الشروط

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

الأمريكية ومنها موافقة الحكومة التركية على تضمين المرسوم الذي لم يصدر بعد هذا الشهر ما يلي" يُحظر تمامًا زراعة أو زراعة أو إنتاج الخشخاش في تركيا بعد ٣٠ حزيران ١٩٧٢، وستقوم الحكومة التركية بشراء كامل محصول الأفيون التركي المسموح بزراعته هذا الخريف (في المحافظات الأربع المذكورة في مرسوم ٣٠ حزيران ١٩٧٠ فقط.. وبخلاف المرسوم، ستوافق حكومة تركيا على استخدام جزء من ما يعادل (١٠١٥) مليون دولار بالليرة لدفع تعويضات للمزارعين الذين يمتنعون طواعية عن زراعة الأفيون في خريف عام ١٩٧١ وربيع عام ١٩٧٢ في تلك المقاطعات التي لا يزال يُسمح فيها بالزراعة القانونية، وسيتم تعويضهم عن كل من السنوات الثلاث التالية بنسبة (١١٠%) في من مبيعاتهم ..." ().

وهكذا يجب على الحكومة التركية الموافقة على تمرير التشريع لجعل زراعة الخشخاش غير قانونية بعد الثلاثين من شهر حزيران ١٩٧٢، وإذا وافقت الحكومة التركية على الشروط المذكورة أعلاه، فستقوم الإدارة الأمريكية بدراسة موضوع تقديم أموال إضافية على شكل منحة للمساعدة في تمويل الأنشطة الرامية إلى تحسين مستويات المعيشة للمزارعين في المناطق المتضررة، فضلاً عن في مجال الصناعات الزراعية، كما ستلتزم الولايات المتحدة أيضًا بتشجيع تقديم قروض إضافية من البنك الدولي ومشاريع صندوق التنمية التابع للأمم المتحدة في المناطق المتضررة().

وبناء على تلك المذكرة التقي السفير الأمريكي في انقرة برئيس الوزراء التركي في الحادي والعشرين من شهر حزيران عام ١٩٧١، وخلال ذلك اللقاء أوضح السفير أن الاخير تمسك بقوة بالاعتراضات القومية الاقتصادية التي أثيرت من قبل بشأن القضاء على الأفيون، فضلاً عن ذلك، أعطوا أهمية خاصة لمشكلات الرأي العام وخاصة تلك التي يعاني منها المزارعون المتضررون من القضاء المحتمل على الأفيون، في النهاية، ومع ذلك، قال رئيس الوزراء إنه سيلبي ثلاثة شروط من حكومة الولايات المتحدة . (القضاء الكامل بحلول شهر حزيران ١٩٧٢، وشراء المحصول بالكامل من قبل حكومة تركيا، والسعي إلى تمرير تشريع يحظر جميع زراعة الخشخاش في المستقبل)، إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن المساعدة الأمريكية طويلة الأجل لتحسين الظروف المعيشية للمزارعين المتضررين من حظر زراعة الخشخاش().

أبدت وزارة الخارجية الأمريكية ترحيبها بتلك الخطوة المتمثلة بتجاوب رئيس الوزراء التركي مع المطالب الأمريكية، لذا شدد وزير الخارجية على ضرورة العمل الجاد ومواصلة الضغط من أجل اتخاذ قرار تركي فوري قبل نهاية الشهر الذي يلزم الحكومة التركية الآن بتنفيذ برنامج القضاء على الأفيون بالكامل، وفوضت وزارة الخارجية سفيرها للإشارة إلى استعداد الإدارة الأمريكية للتعويض عن الخسائر الناجمة عن مبيعات الأفيون القانونية والمساعدة في البرنامج الزراعي الصناعي من خلال منح مبلغ إضافي قدره (١٠) ملايين دولار في السنة المالية ١٩٧٢ ().

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

وبناء على ذلك عقد اجتماع اخر بين السفير الأمريكي ورئيس الوزراء التركي في السادس والعشرين من شهر حزيران عام ١٩٧١، وخلال الاجتماع وافق الاخير على إصدار مرسوم في الثلاثين من شهر حزيران يسمح بزراعة الأفيون في الخريف والربيع في أربع مقاطعات، لكن بعد ذلك لن يكون هناك أي قرار بمنع زراعة الخشخاش في تركيا، ووافق السفير على أن تمنح حكومة الولايات المتحدة في المقابل ما بين عشرة إلى خمسة عشر مليون دولار لتعويض خسائر المزارعين وخسائر النقد الأجنبي لمدة ثلاث سنوات تقريباً، كما ستمنح عشرة ملايين دولار إضافية للمساعدة في تحسين أسلوب حياة المزارعين المتضررين، ووعدت بتشجيع واشنطن على منح عشرة ملايين دولار أخرى في السنة المالية ١٩٧٣ والعمل مع المنظمات الدولية لمساعدة تركيا. وبناء على طلب رئيس الوزراء، وافق السفير على أن تطلب وزارة الخارجية الامريكية من الرئيس نيكسون أن يرسل إلى رئيس الوزراء التركي رسالة يشكر فيها تركيا على جهودها ويتعهد بمواصلة التعاون العسكري والاقتصادي().

ابدت الإدارة الامريكية استعدادها للنظر في منح أموال إضافية في السنة المالية ١٩٧٥ تعادل إجمالي الدفعات المقدمة للمزارعين بين (٣٠ حزيران و١ ايلول ١٩٧١) للبرنامج الطوعي، إذا وضعت الحكومة التركية برنامجاً يؤدي إلى الانسحاب من الزراعة بنسبة (٣٥%) على الأقل من المساحة التي كان من المفترض أن تُزرع في خريف عام ١٩٧١ وربيع عام ١٩٧٢، وإذا لم يؤد البرنامج الطوعي إلى الانسحاب من زراعة (٣٥%) من المساحة التي كان من المفترض أن تُزرع في غير ذلك، فلن تتوفر أموال أميركية إضافية في السنة المالية ١٩٧٥ وسيظل إجمالي المنحة الأميركية لأغراض الدفعة المقدمة والتعويضية عند مستوى (١٠١٥) مليون دولار أميركي حتى السنة المالية ١٩٧٥، التنازل الامريكي مشروط بأداء الحكومة بفعالية في مجال التحكم في حصاد عام ١٩٧٢ وجمعه ومنع الزراعة غير القانونية().

وفي الوقت الذي كانت الإدارة الأمريكية واجهزتها المختصة تكافح في سبيل ايقاف زراعة وتجارة المخدرات في تركيا، كان هناك مشكلة اخرى تتصل بالموضوع تتمثل بتجارة المخدرات عبر قناة بنما، إذ تعد الاخيرة واحدة من ابرز المحطات ومراكز التهريب وربما تكون هي الاكبر في نصف الكرة الغربي، ومما زاد من صعوبة الأمر مشاركة قادة الحكومة البنمية في تلك التجارة، إذ اشارت التقارير الاستخبارية الأمريكية إلى ضلوع الجنرال توريخوس (Omar Torrijos) (الحاكم الفعلي لبنما) وشقيقه، الذي يشغل حالياً منصب السفير لدى إسبانيا، والرئيس لاكاس (Demetrio B. Lakas)، والعديد من كبار ضباط الحرس الوطني، إن لم يكن أغلبهم، متورطون بشكل عميق في تلك العملية، كما أن الحرس الوطني كمؤسسة يدير على ما يبدو تجارة المخدرات. فضلاً عن ذلك، هناك أدلة تشير إلى أن عناصر من السلك الدبلوماسي البنمي تؤدي أيضاً دوراً في تجارة المخدرات

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

وتستغل الامتيازات الدبلوماسية لتعزيز هذه التجارة، ومن هذا المنطلق فأن اهمية تجارة المخدرات عبر بنما، ومدى التدخل الرسمي، لهما آثار واضحة على الاستراتيجية الامريكية لقمع المخدرات، لذا بذلت الإدارة الأمريكية جهوداً كبيرة لإجبار المسؤولين البنميين للعزوف عن هذه التجارة().

اللجنة الوزارية لمكافحة المخدرات ١٩٧١١٩٧٣

وفي الثامن والعشرين من شهر تموز عام ١٩٧١، كتب هيج نائب مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي مذكرة إلى هنري كيسنجر مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي ، بشأن مراقبة الإجراءات الدولية المتعلقة بالمخدرات، كما تطرقت المذكرة إلى الجهود التي تبذلها الدوائر الأمريكية بشأن الحد من التجارة الدولية للمخدرات، إذ بادرت وزارة الخارجية الأمريكية إلى تشكيل لجنة وزارية تضم العديد من وزراء الولايات المتحدة الامريكية بهدف تطويق تلك التجارة().

ويرجع السبب الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل تلك اللجنة هو تفاقم ظاهرة تعاطي المخدرات، لاسيما الإدمان عليها، إلى مستويات خطيرة خلال السنوات القليلة الماضية في الولايات المتحدة، ومن الأهمية بمكان وقف تدفق المخدرات والعقاقير الخطيرة غير المشروعة بالسرعة الممكنة ومن أجل تنسيق هذه الجهود، التي تشمل الوظائف الدبلوماسية والاستخباراتية وإنفاذ القانون، تم تأسيس اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة المخدرات الدولية وتألفت من عدد من الوزراء منهم روجرز، وتتولى للجنة مسؤولية صياغة وتنسيق جميع سياسات الحكومة الفيدرالية المتعلقة بهدف الحد من تدفق المخدرات غير المشروعة والعقاقير الخطيرة إلى الولايات المتحدة من الخارج والقضاء عليها في نهاية المطاف، وإلى الحد الأقصى المسموح به بموجب القانون، يتعين على المسؤولين الفيدراليين والوزارات والوكالات الفيدرالية التعاون مع لجنة مجلس الوزراء في تنفيذ وظائفها بموجب هذا التوجيه، والامتثال للسياسات والمبادئ التوجيهية والمعايير والإجراءات التي تحددها لجنة مجلس الوزراء، وبشكل أكثر تحديدًا، تقرر ان تتولى لجنة مجلس الوزراء ما يلي():

إعداد الخطط والبرامج الشاملة لتنفيذ هذه السياسات.

ضمان تنسيق جميع البرامج والأنشطة الدبلوماسية والاستخباراتية وإنفاذ القانون الفيدرالي ذات النطاق الدولي بشكل صحيح.

تقييم كافة هذه البرامج والأنشطة وتنفيذها.

تقديم التوصيات إلى مدير مكتب الإدارة والميزانية بشأن التمويل المقترح لهذه البرامج.

تقديم تقرير إلى الرئيس، من وقت لآخر، بشأن ما تقدم.

واستمراراً لجهودها ارسلت وزارة الخارجية الأمريكية، برقية إلى بعثاتها الدبلوماسية كافة في التاسع من شهر شباط عام ١٩٧٢، تضمنت رسالة من الرئيس ريتشارد نيكسون إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية بشأن موضوع مكافحة المخدرات على المستوى الدولي، ومما جاء فيها "منذ البداية،

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

التزمت هذه الإدارة التزاماً راسخاً بمواجهة مشكلة المخدرات.. وقد اقتنعت من خلال تجربتي خلال أول عامين من ولايتي بأن هناك حاجة إلى تغييرات تنظيمية كبرى، وفي شهر أيلول عام ١٩٧١ قمت بتعيين الوزير روجرز رئيساً للجنة وزارية جديدة للتعامل مع الجوانب الدولية لمكافحة المخدرات، في السابع عشر من شهر حزيران عام ١٩٧١، أنشأت مكتب العمل الخاص للوقاية من تعاطي المخدرات ..أن مساعدتكم ستكون بالغة الأهمية في هذا الجهد، ونحن بحاجة إلى مشورتكم بشأن أفضل السبل للحصول على الالتزام السياسي المطلوب من الحكومة التي تم اعتمادكم لديها. وإذا لم تقدموا لنا آراءكم بالفعل، فسوف نقدر لكم تلقيها على الفور.. أن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لتقديم المساعدة حيثما كان ذلك ضرورياً في المعركة العالمية ضد المخدرات، ولابد الآن من حث الدول الأخرى على القيام بدورها..."() .

وضمن الاطار نفسه بعث الرئيس نيكسون برسالة إلى نظيره الباكستاني في العاشر من شهر شباط بشأن موضوع المخدرات، اوضح فيها خطورة تلك المشكلة للعديد من دول العالم ، إذ أدى تعاطي المخدرات إلى ظهور العديد من الآفات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، واخطرها هو الزيادة الهائلة في معدلات الجرائم المرتبطة بالمخدرات، وقد أصبح هذا التهديد خطيراً إلى الحد الذي دفع الإدارة الامريكية إلى إطلاق برنامج شامل للحد من تدفق المخدرات غير المشروعة إلى الولايات المتحدة الامريكية، والقضاء على بيعها، وإعادة تأهيل متعاطي المخدرات، ومن جانب آخر أن الولايات المتحدة ليست وحدها التي تعاني من اضطرابات اجتماعية حادة بسبب الإدمان على المخدرات، فقد انتشر وباء الإدمان بين الشباب في العديد من البلدان الصناعية، وهناك قلق متزايد في البلدان النامية أيضاً من أن عدم وضع حد لهذه التجاوزات قد يؤثر سلباً على التنمية في هذه البلدان، لذا طلب من الرئيس الباكستاني ابداء المساعدة وحثه على بذل مزيد من الجهود في سبيل تطويق تلك التجارة التي باتت تفتك بمئات الالاف ().

وبناء على رسالة الرئيس نيكسون عقد اجتماع في اليوم نفسه بين السفير الأمريكي والرئيس ذو الفقار علي بوتو، الحادي عشر من شهر شباط، للتباحث بشأن الرسالة المذكورة، و كان رد فعل بوتو إيجابياً، وقد وافق على العمل من أجل مكافحة المخدرات().

وفي برقية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى بعثاتها الدبلوماسية في العالم بتاريخ الثالث من شهر ايار عام ١٩٧٢، بشأن الحظر التركي على زراعة الأفيون والمساعدة الأميركية، وتضمنت البرقية البيانات المرفقة لاستخدامها في الرد على العديد من الاستفسارات حول هذا الموضوع من قبل أعضاء الكونغرس والجمهور والصحافة، وهي توفر توجيهًا دقيقًا حول هذا التطور المهم في مكافحة المخدرات الدولية، ويمكن الاستعانة بها في المناقشات العامة والخاصة حول هذا الموضوع، وبينت البرقية ان قرار تركيا بحظر زراعة الخشخاش مهما للغاية ، وان إزالة تركيا من قائمة مصادر

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

الإمداد غير المشروعة من شأنه أن يؤدي إلى إرباك خطير للأنماط الراسخة لتهريب الأفيون ومشتقاته، قاعدة المورفين، عبر أوروبا، كما أن إزالة منتج عالي الجودة بشكل خاص من شأنه أن يجبر المصنعين على محاولة تطوير مصادر جديدة للإمداد، مع تحمل مخاطر إضافية من الكشف عنهم لأنهم ملزمون باستخدام جهات اتصال جديدة ونقل بضائعهم عبر طرق أطول وغير مجربة. وهذا يعرضهم لتأثير جوانب أخرى من برنامج منسق لتعزيز أنشطة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم، كما أن تحرك تركيا يشكل مثالاً مهماً يمكن أن يشجع دولاً أخرى على العمل بالقوة نفسها من أجل المصلحة المشتركة المتمثلة في السيطرة على آفة المخدرات.

عندما قررت الحكومة التركية في شهر حزيران ١٩٧١ فرض حظر كامل على زراعة الخشخاش في تركيا، على أن يدخل الحظر حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن من الناحية القانونية (بعد حصاد محصول عامي ١٩٧١ و١٩٧٢)، كان من الواضح أن الحكومة التركية وأغلبية المزارعين الأتراك سوف يتخلون عن مصادر الدخل المشروعة من أجل وضع حد للإنتاج غير المشروع والتهريب، وقد صيغت عروض المساعدة الأميركية على أساس فكرة مساعدة تركيا في مواجهة مثل هذه المشكلات المشروعة، وكان من المتوقع أن تساهم دول أخرى ومنظمات دولية بطرق مختلفة للمساعدة في تطوير مصادر دخل بديلة للمزارعين الأتراك، وربما الحكومة أيضاً().

وضمن سياق جهود الإدارة الأمريكية للحد من انتاج وتجارة المخدرات، وبعد مرور مدة سنة على تأسيس اللجنة الوزارية لمكافحة المخدرات، وافق الرئيس الأمريكي على عقد مؤتمر في واشنطن لكبار الضباط المسؤولين عن شؤون المخدرات في العالم لمراجعة التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة الأمريكية حتى ذلك التاريخ، وفي الوقت نفسه تحديد الأولويات المستقبلية، وتقرر عقد المؤتمر في واشنطن خلال المدة بين يومي (١٩٧٢/٩/١٨٢٠) ، بمشاركة مسؤولون من أكثر من خمسين دولة، بما في ذلك أغلب الدول التي تم وضع خطط عمل لمكافحة المخدرات لها، فضلاً عن دول أخرى تؤدي دوراً رئيساً في مكافحة المخدرات على المستوى الدولي().

في الختام، فإن الجهود الأمريكية خلال تلك الحقبة الزمنية تُعد درسًا في كيفية التعامل مع قضية معقدة مثل المخدرات، إذ يتطلب النجاح توازناً بين الدبلوماسية و التنمية الاقتصادية والسياسات الداخلية.

الخاتمة

شهدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إنتاج المخدرات وتجارتها الدولية في المدة بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٣، تطورًا كبيرًا في ظل إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون، إذ أظهرت الوثائق الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية خلال تلك الحقبة مدى التركيز على جعل مكافحة المخدرات أولوية

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

قصوى، ليس فقط من خلال التشريعات الداخلية، بل أيضًا عبر الجهود الدبلوماسية والتعاون مع الدول المنتجة.

تبين من خلال البحث أن الولايات المتحدة الامريكية تبنّت سياسات متعددة المحاور استهدفت تقليل الإنتاج العالمي للمخدرات، لاسيما الأفيون والهيروين، والسيطرة على شبكات تهريبها إلى داخل البلاد.

اتضح من خلال البحث أن الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت قدرة على استخدام قوتها الدبلوماسية لإقناع الدول المنتجة للمخدرات بالحد من زراعتها عبر دعمها اقتصاديًا وتقنيًا.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة، واجهت الولايات المتحدة الامريكية صعوبات في القضاء على إنتاج المخدرات بسبب ضعف الأنظمة في بعض الدول المنتجة وارتباط تجارة المخدرات باقتصاداتها.

وعلى هذا لم تحقق السياسات الأمريكية الهدف النهائي المتمثل في القضاء الكامل على إنتاج المخدرات أو تهريبها .

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com

Corresponding author: nadhim.reshm@uobasrah.edu.iq& nsreensalh2021@gmail.com